

إستعمال مؤشرات الاجراءات التحليلية في تقدير خطر التعاقد

زهراء قيس جخيور

سُهاد صبيح الصفار

الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الادارية / بغداد

sohadalsaffar72@mtu.edu.iq

zahraaqes@gmail.com

الخلاصة

يتمثل الجانب الأساس من مشكلة البحث في ضعف الاهتمام ببناء منهجية تحدد كيفية التعامل مع خطر التعاقد من خلال الاستعانة بما توفره مؤشرات وأدوات الإجراءات التحليلية، إذ تساعد تلك المؤشرات على تقدير تلك الخطر. يتمثل هدف الدراسة بالآتي: 1. توضيح خطر التعاقد، والمؤشرات المعتمدة في تقديره. 2. بيان دور الإجراءات التحليلية في تقدير خطر التعاقد. 3. إقتراح منهجية لتقدير مخاطر التعاقد من خلال الاستعانة بمؤشرات الإجراءات التحليلية. بُني البحث على الفرضية الآتية: "تساعد مؤشرات الاجراءات التحليلية، المدقق في تقدير خطر التعاقد، وإختيار الوسائل والادوات التي يمكن ان يستعين بها للتعامل مع تلك المخاطر وتخفيضها".

قامت الباحثتان بإعداد الجانب العملي للبحث من خلال إجراء دراسة تحليلية في أحد المصارف العراقية الخاصة "مصرف الائتمان العراقي" بإعتماد إنموذج معد لهذا الغرض يساعد المدقق في إستعمال مؤشرات الاجراءات التحليلية لتقدير خطر التعاقد، وإتخاذ قرار قبول او رفض الوحدة محل التدقيق. كانت ابرز إستنتاجات البحث الآتي: 1. هناك ضرورة لأخذ المدقق في الحسبان خطر التعاقد من خلال تطبيق مجموعة مؤشرات مرتبطة بالإجراءات التحليلية. 2. يساعد فهم المدقق لخطر التعاقد من خلال مؤشرات الإجراءات التحليلية، في تحديد منهجية للتعامل وتخفيض الخطر من خلال قبول او رفض الوحدة محل التدقيق. فضلاً عن تحديد طبيعة ووقت ومدى إجراءات التدقيق. أما أبرز التوصيات فكانت كالاتي: 1. ضرورة اخذ خطر التعاقد في الاعتبار لحماية المدقق لنفسه مما يُحتمل أن يواجهه من اتهامات بالتقصير من قِبل المستخدمين الخارجيين كنتيجة للفجوة بين ما هو متوقع من أداء تدقيقي وبين الأداء المهني. 2. ضرورة وضع تقدير لخطر التعاقد من خلال ما تم تطبيقه في البحث بإستعمال مؤشري مدى اعتماد المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية، وإحتمالية ان يواجه المصرف لصعوبات وأزمات مالية.

الكلمات المفتاحية: المدقق الخارجي، خطر التعاقد، الاجراءات التحليلية، مؤشرات التحليل المالي، الوحدة الاقتصادية، المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية، مصرف الائتمان العراقي.

The Use of Indicators of Analytical Procedures in Estimating Contracting risk

Zahraa Qaes Jkhyur

Sohad Sabih Alsaffar

Middle Technical University/ Technical College of Management / Baghdad

Abstract

The main aspect of the research problem is represented in the lack of interest in building a methodology that determines how to deal with contracting risk by using what is provided by the indicators and tools of analytical procedures, as these indicators help in assessing that risk. The aim of the study is represented in the following: 1. Clarify the risk of contracting, and the approved indicators for estimating it. 2. Explain the role of analytical procedures in estimating contracting risk. 3. To propose a methodology for estimating contracting risks, using the indicators of analytical procedures. The research is based on the following hypothesis: "The indicators of analytical procedures help the auditor in assessing the risk of contracting, and choosing the means and tools that can be used to deal with and reduce these risks."

The researchers prepared the practical side of the research by conducting an analytical study in one of the Iraqi private banks, the "Iraqi Credit Bank", by adopting a model prepared

for this purpose that helps the auditor use the indicators of analytical procedures to assess the risk of contracting, and make a decision to accept or reject the unit under review. The main findings of the research were the following: 1. There is a need for the auditor to take into account the risk of contracting by applying a set of indicators linked to the analytical procedures. 2. The auditor's understanding of the risk of contracting, through the indicators of the analytical procedures, helps in determining a methodology for dealing and reducing the risk by accepting or rejecting the unit subject to auditing. As well as determining the nature, time and extent of the audit procedures. As for the most prominent recommendations, they were as follows: 1. The need to take into account the risk of contracting to protect the auditor himself from accusations of negligence from external users as a result of the gap between what is expected of my audit performance and professional performance. 2. The necessity to develop an assessment of the risk of contracting through what has been applied in the research using the two indicators of the extent to which external users rely on the financial statements, and the likelihood that the bank will face financial difficulties and crises.

Keywords: The external auditor, Contract risk, Analytical procedures, Financial analysis indicators, Economic unit, External users of financial statements, Iraqi Credit Bank.

المقدمة

تتمثل الوظيفة التقليدية لعملية تدقيق الحسابات في إضفاء المزيد من الثقة على القوائم المالية، وتواجه شركات ومكاتب التدقيق منافسة فيما بينها، وإتساع نطاق تركيز المدقق من مخاطر التدقيق التي تشير إلى فشل المدقق في تعديل رأيه الفني المحايد، إلى مخاطر أعمال التدقيق (خطر التعاقد، مخاطر التدقيق) التي تجعل المدقق يفشل في تحقيق أهداف التدقيق مما ينعكس على قرار قبول أو رفض تدقيق الوحدة الاقتصادية. لذلك ركزت الباحثتان على خطر التعاقد كأحد أنواع المخاطر التي يمكن ان تعاني منها شركات ومكاتب تدقيق الحسابات، وكيفية توظيف المؤشرات والاجراءات التحليلية لتخفيض الخطر وامكانية التبوؤ به. يستعرض البحث إبتداءً المنهجية المتبعة في إعدادها، يليها نظرة تعريفية عن الإجراءات التحليلية وخطر التعاقد، يليها إستعراض لتقدير خطر التعاقد من خلال الإستعانة بمؤشرات الإجراءات التحليلية، ومن ثم تحليل وتقدير خطر التعاقد في المصرف عيّنة البحث (مصرف الائتمان العراقي)، يلي ذلك إدراج لأهم ما تم التوصل اليه البحث من الإستنتاجات والتوصيات.

منهجية البحث

تضم المنهجية الفقرات الآتية:

1. مشكلة البحث

يسعى المدقق تنفيذ المهام المتعاقد عليها بأتم وجه (سواء كانت عملية إبداء الرأي او تقديم خدمات استشارية)، إلا أن الوصول إلى هذا الرأي ليس بالعملية السهلة فهي تواجه معوقات تتمثل في صعوبة توافي تأثيرات خطر التعاقد المتمثل بعدم الايفاء بالمتطلبات القانونية والمهنية المتعاقد عليها بين شركات او مكاتب التدقيق مع زبائنهم.

مما تقدم فان الجانب الأساس من مشكلة البحث يتمثل في ضعف الاهتمام ببناء منهجية تحدد كيفية التعامل مع خطر التعاقد من خلال الاستعانة بما توفره مؤشرات وأدوات الإجراءات التحليلية مالية تعمل على تقدير تلك المخاطر.

يمكن صياغة المشكلة من خلال التساؤل الآتي:

"هل تؤثر ادوات ومؤشرات الإجراءات التحليلية في تقدير خطر التعاقد؟ وما هو إنعكاس ذلك على قبول او رفض زيون التدقيق؟".

2. أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من أهمية العمل الذي يقدمه المدقق الى الجهات التي تعاقد معها، مما يستلزم اعتماد مجموعة من الطرق والإجراءات والتي منها الإجراءات

التحليلية، أثناء مراحل عملية التدقيق لمحاولة تقويم خطر التعاقد، فضلاً عن تحديد مناهج التعامل مع قبول او رفض الخطر.

3. أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية أبرزها:

1. توضيح خطر التعاقد، والمؤشرات المعتمدة في تقديره.
2. بيان دور الإجراءات التحليلية في تقدير خطر التعاقد.
3. إقتراح منهجية لتقدير مخاطر التعاقد من خلال الاستعانة بمؤشرات الإجراءات التحليلية.

4. فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضية الآتية:

"تساعد مؤشرات الاجراءات التحليلية، المدقق في تقدير خطر التعاقد، وإختيار الوسائل والادوات التي يمكن ان يستعين بها للتعامل مع ذلك الخطر وتخفيضه".

5. حدود البحث

- أ. الحدود المكانية: تم تطبيق البحث على احد المصارف العراقية الخاصة " مصرف الائتمان العراقي"، بسبب توافر بيانات المصرف.
- ب. الحدود الزمانية: تم الاعتماد على تقارير المصرف المالية للأعوام (2017 - 2019) لغرض إنجاز اهداف البحث.

نظرة تعريفية عن الإجراءات التحليلية

1. مفهوم الإجراءات التحليلية

عرف معيار التدقيق الدولي (520)، المعنون "الإجراءات التحليلية"، الإجراءات التحليلية بأنها تقويم المعلومات المالية عن طريق دراسة العلاقات المتوقعة فيما بين البيانات المالية أو غير المالية. فضلاً عن، الاستفسار حول وجود تقلبات محددة وعلاقات لا تتماشى مع المعلومات المالية المتصلة بها أو تتحرف انحرافاً مؤثراً عن المبالغ المتوقعة.[1] وتعني الاجراءات التحليلية تحليل النسب ذات الاهمية (الضرورية) وتشمل

اتجاهات نتائج الفحص المتأرجحة والعلاقات المتعارضة مع المعلومات المناسبة الاخرى أو الانحراف عن المبالغ المتنبأ فيها[2] وتعرف بأنها إجراءات لفحص المعلومات في البيانات المالية وذلك بمقارنتها مع الموازنات، أو مع أرقام السنة السابقة، ودراسة الاختلافات والاستفسارات عن أسباب الاختلافات، هذه التحليلات تستعمل في المرحلة الأولى (مرحلة التخطيط) وربما تستعمل في مرحلة التدقيق التفصيلي، ولكن يجب عملها في المرحلة النهائية من العمل التدقيقي.[3]

ترى الباحثان أن الإجراءات التحليلية تضم مجموعة من الوسائل والأدوات التي يلجأ إليها المدقق للتأكد من صحة البيانات المالية وغير المالية من خلال المقارنات مع البيانات لسنوات سابقة او مع القطاعات الاقتصادية او مع القيم المتنبئ بها للحصول على الإثباتات المناسبة.

2. اغراض الاجراءات التحليلية

يسعى المدقق عند تنفيذ الإجراءات التحليلية تحقيق مجموعة من الأغراض التي يمكن تلخيصها بالآتي:[4] أولاً. فهم مجال عمل الوحدة الاقتصادية محل التدقيق والنشاط الذي تمارسه. ثانياً. تقدير امكانات الوحدة الاقتصادية على الإستمرار. ثالثاً. الإشارة الى تحريفات محتملة في القوائم المالية. رابعاً. تخفيض الإختبارات التفصيلية عند تنفيذ عملية التدقيق.

وفيما يلي توضيح مختصر لكل غرض من الاغراض المذكورة سابقاً.

أولاً: فهم مجال عمل الوحدة الاقتصادية محل التدقيق والنشاط الذي تمارسه. يستطيع المدقق الذي تتوافر له معرفة حول مجال عمل الوحدة، وطبيعة نشاطها التخطيط لعملية التدقيق من خلال الإستعانة بالإجراءات التحليلية. مثال ذلك، مقارنة المعلومات التي لم يتم تدقيقها بعد التي تخص السنة الحالية مع المعلومات نفسها من سنوات سابقة، لتحديد التغيرات التي حدثت

فيها، مما يعطي مؤشراً مهماً يمكن ان يؤثر على عملية التخطيط، قد يشير انخفاض نسبة هامش الربح الإجمالي الى حدوث زيادة في المنافسة ضمن القطاع الذي تعمل به الوحدة الاقتصادية، مما يتطلب من المدقق بذل عناية أكثر عند فحص طرائق تسعير المخزون.[5]

ثانياً: تقدير إمكانات الوحدة الاقتصادية على الإستمرار. من الممكن أن يستعين المدقق بالإجراءات التحليلية كدليل على إكتشاف الصعوبات المالية التي تواجهها الوحدة الاقتصادية، مثال ذلك الإستعانة ببعض الإجراءات التحليلية لتحديد إمكانية حدوث فشل مالي. إذ إن وجود زيادة كبيرة في نسبة الدين طويل الأجل إلى صافي الثروة مع انخفاض في متوسط نسبة الأرباح إلى إجمالي الموجودات، يُظهر للمدقق وجود خطر من تعرض الوحدة ال الفشل المالي، الأمر الذي يتطلب التأكد من إمكانية استمرار الوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق.[6]

ثالثاً: الإشارة إلى تحريفات محتملة في القوائم المالية. يستطيع المدقق من خلال تنفيذ الإجراءات التحليلية ان يحدد ما اذا كانت هناك تقلبات غير عادية. مثال ذلك، وجود فروقات كبيرة وغير متوقعة بين البيانات المالية المستعملة في اجراء عملية المقارنة والبيانات المالية التي تخص السنة الحالية موضوع التدقيق. إذ تحدث التقلبات غير العادية في حالة وجود فروقات جوهرية غير متوقعة، وفي حالة توقع فروقات جوهرية ولكن لم تحدث. ان السبب في الحالتين يعود الى وجود مخالفات أو اخطاء، وعلى المدقق ان يحدد اسباب الفروقات الكبيرة وسبب حدوثها هل بسبب وجود اخطاء أو مخالفات، ومثال ذلك عندما يلاحظ وجود إنخفاض في نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي المدينين في السنة الحالية مقارنة مع النسبة نفسها في السنة الماضية، وفي الوقت نفسه يُلاحظ وجود إنخفاض في معدل دوران المدينين إذ ان الاثر

المشترك لهذه المعلومات قد يشير الى احتمال إنخفاض المخصص.[7]

رابعاً: تخفيض الاختبارات التفصيلية عند التدقيق. عندما ينفذ المدقق الإجراءات التحليلية ولا تظهر النتائج وجود تقلبات جوهرية، فإن هذا يشير إلى احتمالية ضعيفة لحدوث تحريفات مادية في السجلات، مما يدعم رأي المدقق حول صحة ارصدة الحسابات أو المعاملات. على سبيل المثال إذا كانت نتيجة تنفيذ الإجراءات التحليلية على رصيد حساب التأمين المدفوع مسبقاً مرضية، فهذا يشير إلى أن المدقق لا يحتاج إلى إجراء اختبارات مفصلة على الحساب وتقليل حجم العينة. يُمكن أن تحل الإجراءات التحليلية محل الاختبارات التفصيلية لأنها أقل تكلفة. مثال ذلك، عند قيام المدقق بحساب النسب الخاصة بالمبيعات والمدينين فإنها ستكون أقل تكلفة من ارسال التأييدات إلى المدينين.[8]

3. إعتد مؤشرات التحليل المالي كأداء لتنفيذ الإجراءات التحليلية

يُعد التحليل المالي واحداً من اهم أدوات تنفيذ الإجراءات التحليلية من خلال ما يوفره من نسب مالية. ويمكن تعريف التحليل المالي بأنه من اهم الأدوات التي يمكن اعتمادها في تقويم مستوى الإداء المالي للوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها، والذي بحكم طبيعته يعكس مستوى إداؤها التشغيلي والإنتاجي والتسويقي والإداري، ومن ثم يمكن ابراز أهم نقاط القوة لكي يتم تعزيزها، وتحديد نقاط الضعف لمعالجة او تقليل أثرها في إداء الوحدة الاقتصادية [9]. وبانه دراسة أنتقادية للقوائم المالية للوحدة الاقتصادية بعد إعادة تبويبها للتبويب الملائم لأغراض التحليل، مع الاستعانة بالبيانات الأخرى الضرورية التي لا تشملها تلك القوائم وذلك باستعمال الاساليب المتنوعة للتحليل، بغرض توضيح أسباب ما حدث من نتائج، وتقييم تلك النتائج وبيان الارتباطات بين عناصرها المختلفة، وتتبع تطورها

المالية للوحدة الاقتصادية نيابةً عنها [15]. وقد بين قانون الشركات العراقي 21 لسنة 1997 والمعدل بسنة 2004، ان المدقق يُسأل عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن الوحدة الاقتصادية في مراقبة وتدقيق حساباتها.

لرسم حدود خطر التعاقد هناك مسؤوليات على المدقق الالتزام بها، إذ إن هناك من يرى إمكانية وضع مؤشرات تبين حدود تأثير خطر التعاقد على المدقق، وكالاتي: [4]

1: اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية ودرجة تعرضهم للضرر عند حدوث تحريفات مالية.

ان الهدف الرئيس لنجاح مهنة التدقيق، هو وجود الثقة بين طالبي الخدمة وعارضيه، فعلى الرغم من وجود التعارض بين مصالح هذه الأطراف يبقى الهدف الرئيس هو ابداء الرأي حول مصداقية القوائم المالية لتعزيز الثقة بها تمهيداً لإستعمالها في اتخاذ القرارات [16]. ويبقى أمام المدقق تحدي يرتبط بكيفية إرضاء الاطراف المستفيدة من خدماته.

لتقويم تعرض مستخدمي القوائم المالية للضرر، توجد العديد من النسب يمكن للمدقق الإستعانة بها، من أبرزها الاتي:

1. حجم الوحدة الاقتصادية. يعد حجم الوحدة الاقتصادية من العوامل المؤثرة في تعاقد المدقق معها، فضلاً عن جودة التدقيق كون كبر حجم الوحدة ومركزها المالي قد يمارس من خلاله ضغوطات على مدقق. تتضمن مؤشرات حجم الوحدة الاقتصادية النسب الاتية:

أ. **مجمّل الربح:** يتم احتساب النسبة من خلال قسمة إجمالي الأرباح على إجمالي الإيرادات لمعرفة نسبة الأرباح المتحققة خلال المدة. [17]

ب. **هامش الربح:** يقاس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق لكل دينار واحد من إجمالي الإيرادات، ويبين قدرة الوحدة الاقتصادية في السيطرة على

على مدار الفترات المالية المتتالية، وأجراء المقارنة على أساس سليم بين المشروعات المتماثلة [10]. اصبح التحليل المالي يستعمل كوسيلة لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها بحيث تبرز من دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف ونواحي القوة فيها، وبشكل عام فإن أهمية التحليل المالي في الوحدة الاقتصادية تنبع من حقيقة أنه يساعد في تحقيق الاغراض الاتية: [11]

1. معرفة الوضع المالي السائد في الوحدة الاقتصادية.
 2. تحديد قدرة الوحدة الاقتصادية على الاقتراض والوفاء بالديون.
 3. الوصول الى القيمة الأستثمارية للوحدة الاقتصادية وجدوى الأستثمار في أسهمها.
 4. الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها.
 5. الأفادة منه في اتخاذ القرارات لإغراض إحكام الرقابة.
 6. الحكم على مدى كفاية إدارة الوحدة الاقتصادية.
 7. توضيح الاتجاه العام لفاعليات الوحدة الاقتصادية.
- وهكذا فإن الاهتمام بالتحليل المالي يتعدى حد مجرد أكتشاف العلاقات بين الأرقام الى التحري عن أسباب قيام هذه العلاقات بهذا الحجم وهذا الاتجاه يساعد في النهاية العثور على أفضل الحلول للمشكلات المختلفة، فالتحليل المالي يوفر ادوات يمكن استعمالها في التخطيط والرقابة المالية. [12]

3. نظرة تعريفية عن مفهوم خطر التعاقد

يمثل خطر التعاقد ما قد يتعرض له المدقق من مساءلة مهنية عن العلاقة التعاقدية التي تربطه بالوحدة الاقتصادية محل التدقيق [13]. او هو خطر تضرر او فقدان السمعة المهنية للمدقق نتيجة تعاقد مع وحدة اقتصادية متجه نحو الافلاس او تفقر للنزاهة [14]. من الجدير بالذكر يمثل عقد التدقيق من الناحية القانونية عقد وكالة يفحص بموجبه المدقق بفحص البيانات

للتوزيع أو التي تقرر توزيعها وهو بذلك يهيئ مقياساً لمجمل الاداء فضلاً عن إنه من المتغيرات المهمة في حساب القيمة الحقيقية للسهم العادي لأنه يعكس نصيب السهم الذي تدعم سعره في السوق. وتُعد ربحية السهم الواحد من أكثر مؤشرات الاداء استعمالاً لقياس كفاءه الاداء المالي للوحدة، ولها دور مهم في التحليل الإستثماري.[18]

ب. **القيمة الدفترية للسهم:** يتم احتسابها عبر قسمة قيمة حقوق المساهمين على عدد الأسهم العادية المصدره. وتُعد القيمة الدفترية مقياس يستخدمه اصحاب الأسهم العادية في الوحدة الاقتصادية لتحديد مستوى الامان المرتبط مع كل سهم على حدة، أي إن القيمة الدفترية تقيس استثمارات الوحدة التي تم تمويلها من أموال الملكية، وإن الإعتقاد السائد بين عموم المستثمرين ان السهم يجب أن يباع بأكثر من قيمته الدفترية على الأقل في الأجل الطويل.[22]

ج. **معدل العائد المتوقع للسهم العادي:** يتم احتساب العائد المتوقع بالاستناد إلى العائد الرأسمالي عن طريق قسمة سعر اغلاق السهم العادي مطروحاً منه سعر افتتاح السهم العادي على سعر افتتاح السهم العادي. يتميز العائد الرأسمالي بتقلبات كبيرة، بسبب تباين سعر الشراء عن البيع أو يختلف من وقت لآخر، وبهذا لا يمكن توقع العائد السنوي بشكل دقيق.[18]

د. **نسبة الملكية:** تقاس هذه النسبة عن طريق قسمة حقوق المساهمين على اجمالي الموجودات، وتبين ذلك الجزء من الموجودات الممول ذاتياً عن طريق حقوق المساهمين. تستخدم هذه النسبة في تقويم هيكل رأس مال الوحدة الاقتصادية، إذ تبين مدى مساهمة كل من الملاك (التمويل الداخلي)، والمقرضين (التمويل الخارجي) في تكوين هيكل رأس مال الوحدة.[17]

النفقات، وذلك لإن صافي الدخل هو اجمالي الإيرادات مطروحاً منها النفقات وكبر هامش الربح يدل على كفاءة الوحدة في خفض النفقات.[18]

ج. **العائد على الاستثمار:** تستخرج هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة على اجمالي الموجودات ويقاس هذا المعدل الربحية التي تحققها الوحدة الاقتصادية من استثمارات لموجوداتها في الانشطة المختلفة، بغض النظر عن مصدر هذه الارباح. ومن خلال الأرباح المتحققة من الاستثمارات يمكن معرفة حجم الوحدة الاقتصادية.[19]

د. **العائد على حق الملكية:** يستخرج العائد على حق الملكية من خلال قسمة صافي الدخل على حق الملكية وهو يمثل قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد العوائد من الموارد المالية المتمثلة بحقوق الملاك.[20]

تم اختيار نسب الربحية في قياس حجم الوحدة الاقتصادية لإنها تقوم الاداء الكلي على توليد الارباح، كما أنها مقياس لفعالية الوحدة في توفر معلومات مهمة عن النشاط التشغيلي ضمن الاجل القصير.

2. **توزيع الملكية:** يُعد توزيع الملكية امر مهم لكل من حملة الاسهم والمستثمرين المحتملين في الاسهم بسبب معرفة كمية الأموال العائدة على السهم الواحد، ومن ثم توقع الأرباح التي سوف يحصلون عليها من خلال الإستثمار بالأسهم. لذلك تم اختيار نسب السوق لأنها تضطلع بقياس تأثير اداء الوحدة على اسعار الاسهم في السوق استناداً إلى الهدف العام للإدارة التمويلية وهو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم.

أ. **ربحية السهم:** يتم قياس ربحية السهم من خلال قسمة صافي الدخل على عدد الاسهم العادية المصدره [21]. وذلك لغرض اعطاء مؤشر عن الربح المتوقع للسهم العادي الواحد من الارباح القابلة

3. **طبيعة وقيمة المطلوبات:** من العوامل المؤثرة على خطر التعاقد هي مقدار المطلوبات من اجل اتخاذ قرار قبول التعاقد، ينبغي دراسة الوضع المالي من خلال ما تمثله قيمة المطلوبات بالنسبة لهيكل رأس المال، وهل تستطيع الوحدة سدادها. تضم النسب المالية التي توضح طبيعة وقيمة المطلوبات الآتي:

أ- **نسبة المديونية (الاقتراض):** يتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة اجمالي المطلوبات على اجمالي الموجودات. توضح هذه النسبة مدى مساهمة دائني الوحدة الاقتصادية في تمويل استثمارات الوحدة. إذ يمكن من خلال هذه النسبة لدائني الوحدة معرفة هامش الامان الموفر لديونهم عند تقويم مدى قدرتها على الوفاء بهذه الديون. [23]

ب- **نسبة الديون الى حق الملكية:** يتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة مجموع المطلوبات على حق الملكية. تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في تمويل موجودات الوحدة الاقتصادية بالمقارنة مع مساهمة المالكين. إذ إن الوحدة تحصل أموالها من الديون المقترضة ومن المالكين وإذا كانت المساهمة بالجزء الأكبر من المالكين فهذا يزيد اطمئنان الدائنين على قدره الوحدة في تسديد التزاماتها. [24]

ج- **عدد مرات تغطية الفوائد:** يتم احتساب عن طريق قسمة الربح قبل الفائدة والضريبة على الفوائد، وتشير هذه النسبة الى عدد المرات التي يمكن بها تغطية الفوائد من صافي الدخل أي مدى يمكن لصافي الربح أن يغطي الفوائد المستحقة السداد على المنشأة. [19]

2: **احتمالية أن تواجه الوحدة الاقتصادية صعوبات مالية لم يكتشفها المدقق**

لو ان الوحدة الاقتصادية عانت من الخسارة أو الإفلاس، بعد إنتهاء عملية التدقيق فلا شك أن المدقق سيكون في مركز المدافع عن جودة عمله. ومن البديهي وجود اتجاه أو ميل لهؤلاء الذين يتعرضون لضرر

نتيجة الإفلاس إلى أن يرفعوا قضايا ضد المدقق، وقد يكون ذلك الإتجاه ناتجاً عن اعتقادهم بأنه قد فشل في القيام بعمله من ناحية، أو رغبة المستخدمين للقوائم المالية في استرداد جزء من خسارتهم.

يعد الفشل المالي واحداً من الصعوبات التي تواجهها الوحدات الاقتصادية. ويمكن أن يكون الفشل مالياً أو اقتصادياً، عندما لا يغطي دخل الوحدة الاقتصادية نفقاتها. أو الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمارات (بتكلفتها الدفترية) عن تكلفة رأس المال. اي ان الفشل على نوعين:

الأول: هو حالة عدم كفاية السيولة عدم القدرة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع.

الثاني: الإعسار ويقصد به زيادة الالتزامات المستحقة للغير (المطلوبات) عن قيمة موجودات الوحدة. لهذا فقد بدأ المدققون باستخدام اختبارات التحليل المالي عندما تتوفر لديهم الشكوك بإمكانية استمرارية الوحدة الاقتصادية بمزاولة نشاطها، ويقع هذا الإختبار ضمن اطار الإجراءات التحليلية، كما ان دراسات الإئتمان من أجل منح القروض التي تجربها المصارف على الوحدات الاقتصادية الطالبة للقروض ساعدت على تطوير هذا الإختبار لضرورة تحديد مدى قدرة الوحدات في الإستمرار في مزاولة نشاطاتها والضمانات التي يمكن الحصول عليها من أجل الحصول على قيمة القرض الممنوح [25]. وهناك نسب إضافية ترى الباحثان انها يمكن ان تعكس إحتمالية مواجهة الوحدة الاقتصادية لصعوبات مالية، وكالاتي:

1. **نسب السيولة:** يقصد بالسيولة مدى توافر الأموال اللازمة للوحدة الاقتصادية والقدرة على توفيرها لمواجهة الالتزامات سواء أكان ذلك بتحويل الموجودات إلى نقد، أم الاقتراض ضمن حدود كلفة الإقتراض التي تتناسب مع الالتزامات. يُعد توافر السيولة ذا أهمية كبيرة لما تحققه من المنافع منها ان ارتفاع السيولة يعني زيادة الثقة فهي تتزايد بنسب طردية مع المتعاملين وان ارتفاع

السيولة يعني زيادة القدرة على الوفاء بالالتزامات دون التعرض لخطر الإفلاس وسهولة الحصول على متطلبات الكلف التشغيلية [26]. وسيتم اختيار نسب السيولة للتنبؤ بالصعوبات التي من الممكن ان تتعرض لها الوحدة الاقتصادية وكالاتي:

أ- **نسبة التداول:** تُحتسب هذه النسبة بقسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، تساعد هذه النسبة من معرفة سيولة الوحدة في المدى القصير.

[27]

ب- **النسبة السريعة:** يتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة مجموع الموجودات النقدية وشبه النقدية (النقد والأوراق المالية والذمم) ولا تشمل المخزون لصعوبة تحويله بسرعة الى نقدية بالمقارنة مع الموجودات المتداولة الاخرى، على اجمالي المطلوبات ويوجد لهذه النسبة معيار نمطي (1:1). [11]

ج- **صافي رأس المال العامل:** يتم قياسها من خلال الموجودات المتداولة مطروحا منها المطلوبات المتداولة، وهو مقياس مطلق لسيولة الوحدة الاقتصادية ويوفر هامش الأمان للمقرضين في الأجل القصير، كما أنه يشير الى حجم الأموال المملوكة والديون في رأس المال العامل، وعليه الارتقاع امر غير مرغوب به كما أن صافي رأس المال العامل المساوي للصفر يعني أن نسبة التداول مساوية للواحد الصحيح. [28]

2- قياس نمو المصرف

أ- **معدل النمو للمتغير Y = التغير في قيمة Y** بين مدتين زمنييتين/ قيمة Y الاولى. إذ إن Y متغير النمو، ان نسبة النمو تبين مقدار النمو الحاصل في الوحدة فإذا ظهرت نتائج النمو سالبة فهذا يدل على تراجع الوحدة، اما اذا اظهرت النتائج فروق كبيرة موجبة فهذا يدل على النمو السري. في حين إظهار النتائج عدم وجود اختلافات كبيرة فإنه يمثل نمو طبيعي. ولدراسة نمو الوحدة يجري حساب معدلات النمو للمتغيرات ذات الأهمية المالية مثل الإيرادات، صافي الربح... الخ.

ب- **مكرر الربح:** يمثل حاصل قسمة آخر سعر اغلاق للسهم على ربحية السهم الواحد وللفترة نفسها. تعد هذه النسبة من المؤشرات العالمية في سوق الاوراق المالية، وتكسب أهميتها لأنها تعكس حالة التفاوض أو التفاوض بشأن الاسعار السوقية للاسهم. ولهذا يمكن اعتمادها لقياس النمو أو معرفة النمو الحاصل ومضمون هذه النسبة يعني عدد المرات التي يستلم بها المستثمر الربح لتبرير السعر المدفوع بالسهم. [21]

3- العمليات التشغيلية

تعتمد نسب التشغيل اساساً على مقارنة مستوى الإيرادات ومستوى الإستثمار في الموجودات، إذ تساعد على كشف مناطق الضعف في استخدام الموارد من عمليات الوحدة لذلك فنسب التشغيل مهمة لكل من له اهتمام بكفاية الاداء والربحية على المدى الطويل للوحدة الاقتصادية.

أ- **دوران الموجودات الثابتة:** يتم احتساب هذا المعدل بقسمة الإيرادات على اجمالي قيم الموجودات الثابتة، إذ يدل المعدل المرتفع على كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها، ويهدف الى تقييم مدى كفاءة الإدارة في استغلال الطاقات التي تمتلكها، ومع هذا فإن معدل دوران الموجودات الثابتة ما يزال مستخدماً كأحد مقاييس استغلال الطاقة. [27]

ب- **دوران إجمالي الموجودات:** يتم احتساب هذا المعدل من خلال قسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الموجودات. يفترض المعدل وجود توازن بين الإيرادات والإستثمارات في الموجودات الثابتة والمتداولة، فإذا كان المعدل منخفض دل على ان الوحدة لا تنتج إيرادات كافية بالمقارنة بحجم استثماراتها، اما اذا كان مرتفع فهو يدل على كفاءه استخدام الموجودات. يقيس هذا المعدل مدى فعالية استخدام الموارد المتاحة. [23]

ويتم استخدام النسب الآتية في المصارف ضمن قياسات توظيف الأموال وهذه النسب لمعرفة مدى كفاءه العمليات التشغيلية.

الأجل، والقروض ذات معدل الفائدة المتغير اما المطلوبات فتشمل الودائع تحت الطلب وودائع التوفير قصيرة الأجل والقروض التي يحصل عليها المصرف. [18]

4. تقدير خطر التعاقد من خلال الإستعانة بمؤشرات الإجراءات التحليلية

تعد المؤشرات المالية من المكونات الرئيسية للإجراءات التحليلية، بسبب إعطائها لنتائج يُمكن الإعتماد عليها عند اجراء المقارنات ومعرفة الفروقات. قامت الباحثتان بتقدير خطر التعاقد من خلال اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية ودرجة تعرضهم للخطر. واحتمالية ان تواجه الوحدة الاقتصادية صعوبات مالية. إذ تُستخرج النسب المالية وبعدها يتم تحديد احتمالية حدوث الخطر، ومعرفة مدى تأثير الخطر في المدقق، ومستوى الخطر المقدر. وكما موضح بالجدول (1). تتضمن كل فقرة من فقرات الجدول ثلاثة خيارات يُؤشر مدقق على واحدٍ منها ليمثل احتمالية الخطر، يأخذ أحدها تقدير مرتفعاً إذا ما تم إختياره وكان وجوده يرفع احتمالية الخطر، في حين يكون تقدير الاختيار الثاني متوسطاً وكان وجوده يجعل احتمالية الخطر في موقع يتوسط ما بين المرتفع والمنخفض، بينما يكون التقدير المقابل للإختيار الأخير منخفضاً إذا ما تم إختياره عوضاً عن أي من الاختيارين السابقين وكان وجوده يجعل احتمالية.

جدول (1) يبين مستويات احتمالية خطر التهديد وتوصيفاتها من وجهة نظر المدقق [31]

مستوى الاحتمالية	بيان وصفي للاحتتمالية
مرتفع	هناك تهديد عالي التحفّر وله قدرة في التسبب بضرر لمؤسسة التدقيق.
متوسط	هناك تهديد مُتَحَفّر وله قدرة في التسبب بضرر لمؤسسة التدقيق، ويمكن تخفيف الضرر.
منخفض	هناك تهديد يفتقر للحافز أو القدرة على التسبب بضرر، ويمكن منع الضرر

يُوضّح جدول (2) ضمن نفس السياق تأثير التهديد لثلاث مستويات مع وصف لتأثير كل مستوى.

ج- معدل استثمار الودائع: تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة الاستثمار إلى اجمالي الودائع، ومن خلال هذه النسبة نتمكن من معرفة توظيف استثمار الودائع أي ما هي كمية الودائع المستثمرة. [29]

د- الإئتمان النقدي إلى اجمالي الودائع: يقيس هذا المؤشر تشغيل الأموال بالنسبة إلى اجمالي الودائع وتعد الودائع من البنود المهمة في جانب المطلوبات في قائمة المركز المالي وان المصارف تعتمد على هذه النسب بصورة كبيرة لأنها مصدر رئيس في الحصول على الأموال. [30]

هـ- مجموع الاستثمارات والائتمان النقدي على اجمالي الودائع: يقيس هذا المؤشر توظيف الأموال في الأموال في (الإستثمارات والإئتمان النقدي بوصفه أفضل تشغيل لمبالغ الودائع) إلى اجمالي الودائع. [30]

4- قياس جدارة الإدارة

أ- مخاطر الإئتمان: يتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة القروض قصيرة الأجل على اجمالي الموجودات، يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية للمصرف لأنه يعكس الزيادة القروض قصيره الاجل التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من المقترضين في مواعيدها المحددة. [18]

ب- مخاطر سعر الفائدة: يتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة الموجودات الحساسة الى سعر الفائدة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، علما ان الموجودات الحساسة لسعر الفائدة تشمل الأوراق المالية قصيرة

جدول (2) يبين مستويات تأثير خطر التهديد وتوصيفاتها من وجهة نظر المدقق [28]

مستوى التأثير	بيان وصفي للتأثير
مرتفع	يمكن أن يؤدي الى توقف أو إعاقة عمل مؤسسة التدقيق أو إلحاق الضرر بسمعتها أو مصلحتها.
متوسط	يمكن أن يؤدي الى تعطل أو الاضرار بأعمال مؤسسة التدقيق.
منخفض	يمكن أن يؤدي الى التأثير سلباً في اعمال مؤسسة التدقيق أو سمعتها.

يُعدّ مستوى الخطر في ضوء علاقة احتمالية حدوث الخطر مع تأثير خطر التهديد بإستعمال مصفوفة موضحة بالجدول (3). على سبيل المثال عند وجود احتمالية مرتفعة للخطر، وفي ظل تأثير مرتفع لخطر صعوبات مالية، فإن تقدير مستوى الخطر يكون مرتفعاً، وهكذا توضع تقديرات لبقية الحالات.

جدول (3) تبين مصفوفة تقدير مستوى الخطر في ظل علاقة احتمالية خطر التهديد مع تأثير الخطر من وجهة نظر مدقق [22]

تأثير الخطر على مدقق			إحتمالية خطر التهديد
مرتفع	متوسط	منخفض	
مرتفع	مرتفع	متوسط	مرتفع
متوسط	متوسط	منخفض	متوسط
منخفض	منخفض	منخفض	منخفض

يوضح الجدول (3) تقديرات خطر التعاقد (مرتفع، متوسط، منخفض) والإجراءات المقترحة للتعامل مع الخطر.

5. تحليل وتقدير خطر التعاقد في المصرف موضوع البحث

1. نظرة تعريفية عن مصرف الائتمان العراقي

تأسس أسس الائتمان العراقي سنة 1998 برأس مال قدره (200) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م/ش/6615 في 1998/7/25 وإجازة ممارسة الصيرفة في 1998/10/6 وتمكن من فتح أبوابه للعمل في 1998/10/14. وحصلت موافقة الهيئة العامة بتاريخ 2012/6/29 على زيادة رأس مال المصرف ليصبح (150) مليار دينار، وقد اكتملت إجراءات الزيادة بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 22735 في 2013/9/8. في 2013/10/1 وتنفيذا لتعليمات البنك المركزي العراقي واستنادا إلى تقرير الهيئة العامة للمصرف بزيادة رأس مال المصرف من (150) مليار دينار الى (250) مليار دينار، فقد بدأت اجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 2014/12/1 واكتملت في اوائل شباط سنة 2014 بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 3421 والمؤرخ في 2014/2/6.

تعرض هذه الفقرة تحليلا لخطر التعاقد الممكن تقديره من قبل المدقق في مصرف الائتمان العراقي بأعتباره عينة البحث، فضلا عن تحديد تهديدات الخطر وتوزيعها في خطر التعاقد بالنسبة لامكانية تعرض مستخدمي الخارجيين القوائم المالية ودرجة تعرضهم للضرر و امكانية وتعرض الوحدة لاقصادية لصعوبات لم يكتشفها المدقق وسيتم ذلك من خلال توظيف مؤشرات الاجراءات التحليلية للاعتماد عليها في تقدير الخطر. كون النسب المالية تعتبر من المكونات الرئيسية في الإجراءات التحليلية التي يتم الاعتماد على نتائجها لأنها تعطي نتائج دقيقة عند اجراء المقارنات ومعرفة الفروقات، وسوف يتم تطبيقها على مصرف الائتمان العراقي لمعرفة العوامل المؤثرة على خطر التعاقد.

1-1: الخدمات المصرفية التي يقدمها مصرف الائتمان العراقي

يمارس المصرف أعمال الصيرفة كافة التي تؤديها المصارف العاملة في العراق، وأهم هذه الأنشطة المصرفية يمكن يَكْرُ الآتي:

1. قبول الودائع بأنواعها كالحسابات الجارية، التوفير، الأمانات بفائدة أو بدون فائدة، إصدار شهادات الودائع.
2. الائتمان التعهدي كإصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية.
3. منح تسهيلات المصدرين وقبول الاعتمادات الواردة.
4. استثمار الأموال في المجالات المختلفة كخصم الكمبيالات، شراء الأوراق التجارية، سندات القرض، والأوراق المالية.

5. الإقراض، والتسليف لزبائنه، منح التسهيلات الائتمانية.

6. تحويل المبالغ داخل العراق وخارجه وإصدار السندات للأمر والصكوك واعتمادها.

7. شراء وتملك وإيجار ورهن الأموال المنقولة وغير المنقولة (العقارات) وبيعها في حالة انتفاء الحاجة إليها أو استهلاكها لأغراض المصرف.

8. شراء وبيع الأسهم والسندات لحساب الغير لقاء عمولة.

9. شراء وبيع الأوراق النقدية وأي من وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية أو التسليف عليها.

10. التعاطي بالعملات الأجنبية مع المصارف والأسواق المالية العربية والدولية وفقاً لما يقرره البنك المركزي.

2. تقويم العوامل المؤثرة على خطر التعاقد

يتمثل تقويم المدقق لخطر التعاقد، اتخاذ مجموعة من الإجراءات والأحكام الشخصية والقرارات المرتبطة بتحديد ودراسة العوامل المثبتة للخطر للوصول إلى تقدير المستوى. إذ يقبل المدقق عند أداءه لعملية التدقيق، مستوى معين من عدم التأكد.

1-2: تقويم اعتماد المستخدمين الخارجيين على

القوائم المالية ودرجة تعرضهم للضرر عند حدوث

تحريفات مالية

لتقدير خطر التعاقد قامت الباحثتان بإختيار مجموعة من المؤشرات المالية، التي يمكن أن تقيس أداء المصرف وتأثر المستخدمين بهذا الاداء. إذ سقارن المؤشرات من خلال سلسلة زمنية، فضلاً عن المقارنة بعينة من القطاع المصرفي لتعزيز النتائج. يوضح الجدول (4) المؤشرات المالية التي تعكس إمكانية تعرض المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية للضرر عند حدوث تحريفات مادية عبر سلسلة من السنوات.

جدول (4) يبين المؤشرات المالية التي تعكس إمكانية تعرض المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية للضرر

المؤشر الذي يبين الخطر	النسب المالية	2017	2018	2019	احتمالية الخطر	تأثير الخطر	مستوى الخطر المقدر
حجم المصرف	مجمّل الربح%	54	47	105-	مرتفع	متوسط	مرتفع
	صافي الربح %	45.6	39.4	105-	مرتفع	متوسط	مرتفع
	العائد على الاستثمار %	1.7	1.4	0.98-	متوسط	منخفض	منخفض
	العائد على حق الملكية %	2.1	1.8	1.7-	متوسط	متوسط	متوسط
توزيع الملكية	ربحية السهم	2.7	2.2	20-	متوسط	منخفض	منخفض
	القيمة الدفترية للسهم	1.26	1.25	1.18	منخفض	منخفض	منخفض
	نسبة توزيع الملكية %	66	62.9	56.8	متوسط	متوسط	متوسط
طبيعة	نسبة المديونية %	33.8	37	43	منخفض	مرتفع	متوسط

متوسط	مرتفع	منخفض	75	58	51	الدين الى حق الملكية %	وقيمة
مرتفع	مرتفع	مرتفع	196-	69.6	68.6	نسبة تغطية الفوائد %	المطلوبات

الحسبان الإيرادات المتحققة. نظراً الى أن هامش الربح وعلاقته بالإيرادات هما في مقدمة العناصر التي تؤثر في رؤية اصحاب المصلحة وحول اداء المصرف وما يمكن ان يواجهه من مخاطر يتعين على المدقق اخذها في الحسبان.

اظهرت نتائج المصرف أن أدنى مستوى للأرباح كان لسنة 2019 إذ حقق المصرف خسارة بمقدار (105%) أي خسر المصرف (5,122) مليون دينار بعد أن كان المصرف محققاً للأرباح بمقدار (5,597) مليون دينار السنة السابق للخسارة 2018، جاء هذا الإنخفاض نتيجة انخفاض الإيرادات بنسبة (193%).

ج- العائد على الاستثمار: تقيس هذه النسبة قدرة الدينار المستثمر في الموجودات على توليد الأرباح، لذا فهي تعكس كفاءة أنشطة العمليات الإستثمارية والإستغلال الأمثل للموجودات في مجال الإستثمار. وكلما زادت النسبة كان أفضل للمصرف لانها تعزز ثقة اصحاب المصلحة حول قدرة المصرف على حُسن إدارة الإستثمار بما يضمن الإستدامة، فضلاً عن توفير رؤية ذات شمولية لدى المدقق تساعده في تصميم خطة التدقيق والعناصر التي يتعين عليه التركيز عليها

اظهرت نتائج التحليل نسبة فقد ظهرت في نتائج سنة 2019 (-0.98%) وهي نسبة قليلة جداً. تفسير الإنخفاض يعود للخسارة المتحققة لسنة 2019. ويلاحظ كذلك ارتفاع قيمة الموجودات بلغت (522,537) مليون بالمقارنة 2018 تساوي (497,694) مليون هناك زيادة بمقدار (4.8%).

د- العائد على حق الملكية: تقيس هذه النسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة من الملاك، إذ تُعد المعيار الأكثر شمولاً لقياس فعالية الإدارة، من خلال قياس ربحية الموجودات وربحية هيكل رأس المال.

اظهرت نتائج المصرف مستوى الخطر المقدر وفق الفقرات الآتية : أ. حجم المصرف، المرتفع (2) فقرة، المتوسط (1) فقرة، المنخفض (1) فقرة. ب. توزيع الملكية، المتوسط (1) فقرة، المنخفض (2) فقرة. ج. طبيعة وقيمة المطلوبات، المرتفع (1) فقرة، المتوسط (2) فقرة.

فيما يلي شرحاً تحليلياً للمؤشرات المالية التي تعكس إمكانية تعرض مستخدمي القوائم المالية الخارجيين للضرر وفقاً للجدول (4)، المعروف فيما سبق.

1. حجم الوحدة الاقتصادية: مؤشرات مالية تعكس تأثير حجم الوحدة الاقتصادية على خطر التعاقد.

أ- مجمل الربح: من خلال هذه النسبة يمكن معرفة كفاءة الاداء، إذ كلما ارتفعت النسبة كان أفضل. وهي توفر للمدقق رؤية او تصور حول النسبة التي تمثلها كلفة المبيعات والفضلة المتبقية لتغطية المصاريف الادارية وتحقيق ارباح. يتم استخراج هذه النسبة من خلال قسمة اجمالي الربح على الإيرادات المتحققة.

يوضح الجدول (4)، ان مجمل الربح لسنة 2019 بأدنى مستوى له ليحقق خسارة بنسبة (-105%)، بسبب انخفاض اجمالي الإيرادات بنسبة (193%) وارتفاع اجمالي المصاريف بنسبة (12%)، وجاء هذا الإنخفاض نتيجة انخفاض كل من صافي ايراد الفائدة وصافي ايراد العملات وارياب نشاط بيع العملات الاجنبية بنسبة (273%) و(10%) و(283%) على التوالي (التقرير المالي السنوي، 2019، 29). اما سنة 2017 كانت النتائج ايجابية حيث بلغ مجمل الربح (54%)، بينما 2018 انخفض المجمل الى (47%).

ب- صافي الربح: تقيس هذه النسبة كل دينار متبقي من الإيرادات (كنسبة مئوية) بعد استقطاع الفوائد والضرائب. إذ يوضح نجاح المصرف مع الاخذ في

أظهرت نتائج المصرف ان أقل عائد لحق الملكية فقد اظهرت نتائج 2019 (-1.7%) وهي أقل نسبة، بسبب الخسارة المتحققة وانخفاض حق الملكية بالمقارنة بالسنة السابقة، إذ بلغت لسنة 2019 (297,127) مليون وكانت لسنة 2018 تساوي (313,498) مليون أي نسبة الانخفاض (-5%).

2. توزيع الملكية

أ- ربحية السهم: من خلال هذه النسبة يمكن معرفة الربح المتحقق للسهم، إذ كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل وذلك لزيادة الربح العائد على السهم ومن ثم الربح العائد للملاك.

أظهرت نتائج المصرف ان أقل ربحية كانت سنة 2019 إذ بلغت الخسارة (-2%) ويعود ذلك في ان صافي الدخل كان لسنة 2019 يساوي (-5,121) مليون .

ب- القيمة الدفترية للسهم: يُعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي يعتمد عليها المدقق لتقويم الوضع المالي للمصرف وهل تحقق نمواً، لأنها تمثل حقوق المساهمين على عدد الأسهم والشركات الناجحة هي التي تكون قيمتها السوقية اكبر من قيمتها الدفترية. وعليه اظهرت النتائج ان القيمة الدفترية بحالة نمو أي ارتفاعها بمستوى متدرج، والقيمة الدفترية لسنة 2017 و2018 بلغت (1.2). بينما 2019 (1.1). وهذا مؤشر جيد ولا يدل على وجود خطر.

ج- نسبة توزيع الملكية: نسبة مقدار حقوق المساهمين من اجمالي موجودات المصرف.

اظهرت نتائج المصرف ان أعلى نسبة هي (66%) لسنة 2017. يمكن تفسير ذلك بحدوث زيادة في حقوق المساهمين سنة 2017 بلغت (315457). اما 2018 تساوي (62%)، وسنة 2019 (56%).

3. طبيعة وقيمة المطلوبات

أ- نسبة المديونية: وتمثل إجمالي المطلوبات على إجمالي الموجودات، أي كم تمثل مطلوبات المصرف مقارنةً بموجوداته. اظهرت نتائج المصرف ان نسبة

المديونية (33%) لسنة 2017. و(37%) لسنة 2018 و (43%) لسنة 2019، من خلال النتائج يمكن ملاحظة الارتفاع التدريجي في نسبة المديونية.

ب- نسبة الدين الى حق الملكية: تبين هذه النسبة إلى أي حد يتم استخدام الدين في تمويل المصرف. فإذا كانت النسبة مرتفعة فيدل على ان المصرف قد بلغ مدى كبيراً في استيعاب طاقة الاقتراض وليس لديه القدرة على ديون جديدة، اما اذا كانت النسبة منخفضة فيعني إمكانية تحقيق الرفع المالي اذا ما تم استعمالها لصالح الملاك. فإذا قل الناتج عن الواحد الصحيح فهذا يعني أن إدارة المصرف اعتمدت على الدائنين أكثر من المال المملوك، أي إن رأس المال المملوك لا يغطي المطلوبات.

اظهرت نتائج المصرف ان اغلب السنوات كانت نسبة الدين أقل من الواحد الصحيح أي مرتفعة وهذا يدل على وجود مخاطر وفي الوقت نفسه تم الإعتماد على التمويل الخارجي.

ج- نسبة تغطية الفوائد: تبين هذه النسبة عدد المرات التي يمكن بها تغطية الفوائد من صافي الدخل المتاح لتسديدها وكلما زادت هذه النسبة دل على ثقة المقرضين بالمصرف.

اظهرت النتائج أقل نسبة كانت لسنة 2019 إذ بلغت (-196%) وهذه النسبة السالبة نتيجة الخسارة التي تعرض لها المصرف. لهذا ظهرت المخاطر لسنة 2019 بسبب عدم قدرة صافي الدخل من تغطية ايراد الفائدة بسبب الخسارة المتحققة لهذا السنة. اما نتائج سنتي 2017 و 2018 كانت ايجابية تساوي (68%) و(69%) على التوالي.

5-2-2-5 احتمالية أن يواجه المصرف صعوبات مالية

لتحديد احتمالية أن يواجه المصرف لصعوبات مالية قامت الباحثتان بإختيار مجموعة من المؤشرات المالية، والجدول (5) يوضح مقارنة اداء المصرف لمدة ثلاث سنوات (2017، 2018، 2019).

جدول (5) إحصائية أن يواجه المصرف صعوبات مالية

المؤشر الذي يبين الخطر	النسب المالية	2017	2018	2019	احتمالية الخطر	تأثير الخطر	مستوى الخطر المقدر
موقف السيولة	نسبة التداول	3.084	2.896	2.334	منخفض	مرتفع	متوسط
	نسبة سريعة	1.03	2.66	2.26	منخفض	مرتفع	متوسط
	رأس المال العامل	315457	313499	286040	منخفض	متوسط	منخفض
النمو والتوسع	نمو الإيرادات %	7 -	3 -	65 -	مرتفع	متوسط	مرتفع
	نمو المصاريف %	29 -	11	33	مرتفع	متوسط	مرتفع
	نمو صافي الربح %	34	16 -	191 -	مرتفع	منخفض	متوسط
العمليات التشغيلية	دوران الموجودات الثابتة	13.6	19.47	55	متوسط	منخفض	منخفض
	دوران اجمالي الموجودات	0.030	0.029	0.0092	مرتفع	متوسط	مرتفع
	معدل استثمار الودائع %	213	49.5	47	متوسط	متوسط	متوسط
	الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع %	2.3	2.1	2.7	منخفض	متوسط	منخفض
	اجمالي الاستثمارات %	216	51.7	50.7	متوسط	متوسط	متوسط
جدارة الادارة	مخاطر سعر فائدة %	19.8	0.05	27	منخفض	مرتفع	متوسط

1. **موقف السيولة:** تعكس هذه النسبة مقدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل، فإذا كانت هذه النسبة منخفضة يعني عدم القدرة على تسديد ديونه قصيرة الأجل، والعكس صحيح. أ- **نسبة التداول:** تمثل مقدار تغطية الموجودات المتداولة لكل وحدة نقدية من المطلوبات المتداولة، فإذا كانت النتيجة أكبر من (1:2) صحيح فهذا يدل على ان الموجودات المتداولة أكبر من المطلوبات المتداولة وهو ما يُمثل اشارة إلى أن السيولة وقادرة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل.

أظهرت نتائج المصرف مستوى الخطر المقدر بالاستناد الى مؤشرات الاجراءات التحليلية لامكانية ان يواجه المصرف صعوبات مالية كما في الجدول (4) وفق الفقرات الآتية:

- موقف السيولة، المتوسط (2) فقرة، المنخفض (1) فقرة.
- النمو و التوسع، المرتفع (2) فقرة، المتوسط (1) فقرة.
- العمليات التشغيلية، المرتفع (1) فقرة، المتوسط (2) فقرة، المنخفض (2) فقرة.
- جدارة الادارة ، مستوى الخطر المقدر متوسط (1) فقرة. فيما يلي شرحاً تحليلياً للمؤشرات المالية التي تعكس إمكانية ان يواجه المصرف صعوبات مالية وفقاً للجدول (5)، المعروض فيما سبق.

اظهرت نتائج مصرف الائتمان العراقي ان نسبة التداول لسنة 2017 (3) مرة و 2018 (2.8) مرة ، نتيجة 2019 (2.33) مرة.

ب- **النسبة السريعة:** تركز هذه النسبة على الموجودات النقدية الأكثر سيولة متمثلة بالنقدية والأوراق المالية والذمم المدينة، وهي تبين قدرة المصرف على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وأن المعدل المقبول لهذه النسبة هو (1:1). اظهرت نتائج الآتي: سنة 2017 بلغت (1) مرة ، 2018 (2.6) مرة سنة 2019 (2.2) مرة.

ج- **رأس المال العامل:** من خلال دراسة رأس المال العامل يُمكن معرفة السيولة لدى المصرف، وان حُسن إدارة رأس المال العامل يحميه من المخاطر، إذ يبين القدرة على الوفاء بالالتزامات وهو يمثل الموجودات المتداولة مطروحا منها المطلوبات المتداولة. اظهرت النتائج أن رأس المال العامل أعلى نسبة كانت لسنة 2017 إذ كان يساوي (315,457) مليون.

2. النمو والتوسع في الوحدة الاقتصادية

أ- **نمو الإيراد:** من خلال نمو الإيراد نتمكن من معرفة التوسع الحاصل في الوحدة الاقتصادية، إذ يعكس ارتفاع الإيرادات المصرفية صورة ايجابية للوضع المالي. اظهرت نتائج مصرف الائتمان العراقي ان النمو بالإيراد بصورة متغيرة من سنة إلى اخرى اي ان الإيرادات تتخفف بصورة تدريجية، وكانت اكبر مدة نمو سالبة لسنة 2019 بلغت (-65%)، بسبب تحقيق الخسارة. عند مقارنة نمو الإيراد يُلاحظ الآتي: سنة 2017 كان نمو الإيراد سالب بمقدار (-7%) ، وسنة 2018 (-3%)، سنة 2019 (-65%). كان معدل نمو الإيراد في السنوات الثلاث المتعاقبة سالباً.

ب- **نمو المصاريف:** تمثل المصاريف المبالغ التي يتحملها المصرف من أجل تحقيق الإيرادات، كلما قلت المصاريف كان أفضل للمصرف وإذا ازدادت المصاريف يجب ان يقابلها زيادة أكبر في الإيراد من

اجل تحقيق الأرباح. اظهرت نتائج المصرف أن أكبر زيادة في المصاريف كانت لسنة 2019 بلغت (33%) لذلك نلاحظ خطورة هذه السنة التي حقق المصرف خلالها خسارة إذ كانت سنة مصاريف مع قلة إيرادات، وان زيادة المصاريف جاءت نتيجة ارتفاعها بنسبة (12%) وارتفاع مصاريف الائتثار بنسبة (82%)، كذلك ان المصرف دفع ضريبة دخل تخص 2018 في هذا السنة 2019 وكذلك دفع ضريبة عن الموظفين تعود لسنة 2017 و2018 (تقرير مجلس الادارة: 2019، 30)، عند المقارنة نسبة نمو المصاريف لسنة 2017 سالبة (-17%)، سنة 2018 اصبح هناك نمو (زيادة) في المصاريف بلغت (11%) وفي سنة 2019 ارتفعت المصاريف (33%) وهي أعلى ارتفاع.

ج- **نمو صافي الربح:** يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي يتم الإعتماد عليها لمعرفة النمو المتحقق في المصرف وكلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل للمصرف.

اظهرت نتائج المصرف تحقيق نمو سالب لصافي الربح، أعلى مدة نمو لسنة 2017، إذ حقق المصرف نمواً بصافي الربح (34%) وهي أفضل مدة نمو، اما أدنى معدل مدة نمو فكان لسنة 2019 بتحقيق نمو سالب بمقدار (-191%). وعند المقارنة يُلاحظ الآتي: سنة 2017 نمو صافي الربح (34%)، والوضع جيد بالنسبة لمصرف الائتمان خلال هذه السنة. في سنة 2018 (-16%) أي انخفاض النمو بمقدار كبير. سنة 2019 كانت نتائج النمو لصافي ربح المصرف (-191%) أي انخفاض كبير.

3. طبيعة العمليات التشغيلية

أ- **دوران الموجودات الثابتة:** تتبين هذه النسبة كمية المبيعات الناتجة عن استخدام الموجودات الثابتة. ارتفاع هذه النسبة يعني إستعمال موجودات المصرف الثابتة بطاقتها القصوى. وانخفاض هذه النسبة يدل عدم استغلال بعض الموجودات الثابتة. يُعد (1.5) النسبة

(213%) بينما سنة 2018 (49%) ، سنة 2019 وظهرت نتائج ان معدل الإستثمار (47%) ،
د- الإئتمان النقدي إلى اجمالي الودائع: حدد البنك المركزي سقفاً أعلى للإئتمان النقدي لا يتجاوز (70%) من اجمالي الودائع، وإن ارتفاع الإئتمان النقدي مقارنة بمجموع الودائع يعني ارتفاع المخاطر، لما له من إنعكاس على السيولة المتوفرة النقدية، بعد الودائع أمانة أو ذمة لدى المصرف وهذه الأمانة متوقع سحبها في أي وقت لذلك كلما كانت النسبة قليلة كانت المخاطر قليلة. اظهرت نتائج مصرف الإئتمان العراقي إن أعلى نسبة للإئتمان النقدي إلى اجمالي الودائع كانت لسنة 2019 (2.7%) وذلك بسبب حجم الإئتمان النقدي بلغ (5,700) مليون دينار. بينما 2019 أكثر سنة محاطة بالمخاطر الإئتمان، و اظهرت النتائج سنة 2017 (2.3%) (بينما سنة 2018 (2.1%).

هـ- مجموع الاستثمارات والإئتمان النقدي إلى اجمالي الودائع: تُبين هذه النسبة توظيف الأموال من خلال الإستثمار ومنح الائتمان النقدي. اظهرت نتائج المصرف أعلى نسبة لتوظيف الأموال كانت في سنة 2017 إذ بلغت (216%)، من خلال ازدياد حجم الاستثمار والإئتمان الممنوح بالنسبة لإجمالي الودائع، عند المقارنة ظهرت النتائج الآتي: سنة 2017 للمصرف (216%) ، سنة 2018 للمصرف (51%)، سنة 2019 للمصرف (50%). يُلاحظ من النتائج ان نسبة توظيف الأموال كانت الأعلى لسنة 2017.

4- جدارة الإدارة

أ- مخاطر سعر الفائدة: يُعد من أكثر المؤشرات المالية استخداماً لقياس المخاطر التي تتعرض لها المصارف مخاطر اسعار الفائدة. فاذا تفوقت الموجودات الحساسة لسعر الفائدة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فإن المصرف سيتعرض إلى المخاطرة جراء انخفاض اسعار الفائدة وعند عندما تتفوق المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة على الموجودات الحساسة لسعر

المقبولة لدوران الموجودات. اظهرت نتائج المصرف ان أقل نسبة للدوران بلغت (13) مرة لسنة 2017، بسبب قلة الإيرادات مقارنة بحجم الموجودات إذ كانت الإيرادات (14,700) مليون والموجودات (107,922). وسنتي 2018 و 2019 تساوي (19)، (55) مرة على التوالي.

ب- دوران اجمالي الموجودات: من خلال هذه النسبة يمكن معرفة مدى إستعمال الموجودات بأنواعها جميعاً في توليد الإيرادات ، ويشير المعدل المرتفع إلى نقص الإستثمار في الموجودات أو الإستعمال الاستغلال الكبير لها، اما اذا كان الدوران منخفض فهذا يدل على عدم استعمال الموجودات ضمن طاقتها المحددة، أو هناك زيادة في الموجودات لا ضرورة لها، يُعد (2) مرة مستواً مقبولاً لدوران اجمالي الموجودات.

اظهرت نتائج المصرف ان أقل نسبة لدوران اجمالي الموجودات كانت لسنة 2019 تساوي (0.92) مرة وهي أقل بكثير من المستوى المقبول وتدل على عدم استعمال موجودات المصرف لتوليد الإيرادات. وان معدل دوران اجمالي الموجودات لسنة 2017 (3) مرة، و سنة 2018 (2.9) مرة.

ج- معدل استثمار الودائع: من خلال هذه النسبة يمكن معرفة ماهي النسبة التي تشكلها الودائع من مبلغ اجمالي الإستثمار. اظهرت نتائج المصرف وجود تقارب في النسب، بسبب قرب حجم الاستثمار من اجمالي الودائع. كانت أعلى نسبة لسنة 2017 إذ بلغ (213%) وذلك بسبب كبر حجم الاستثمار مقارنة بالودائع، حجم الاستثمار (308,092) مليون دينار اما حجم الودائع (144,170) مليون دينار. وأقل نسبة كانت لسنة 2019 إذ بلغت (47%) وذلك بسبب صغر حجم الاستثمار لهذه السنة (100,000) مليون دينار مقارنة بحجم الودائع البالغ (208,358) مليون. عند المقارنة يلاحظ معدل استثمار الودائع لسنة 2017 كان

● مؤشر طبيعة وقيمة المطلوبات مستوى الخطر المقدر (1 مرتفع)، (2 متوسط).

ان التقديرات المرتفعة للمصرف ظهرت نتيجة التغيرات الحاصلة في سنة 2019، بسبب ابتعاد المصرف عن تقديم القروض وبالتالي انخفاض الإيرادات خلال السنة. ب. احتمالية أن تواجه الوحدة الاقتصادية لصعوبات مالية لم يكتشفها المدقق:

● مؤشر السيولة مستوى الخطر المقدر (1 منخفض)، (2 متوسط).

● مؤشر النمو مستوى الخطر المقدر (2 مرتفع)، (1 متوسط).

● مؤشر طبيعة العمليات التشغيلية مستوى الخطر المقدر (2 منخفض)، (2 متوسط)، (1 مرتفع).

● مؤشر جدارة الإدارة مستوى الخطر المقدر (1 متوسط).

4. هناك حاجة الى تحديد المخاطر التي من الممكن أن تواجهها وحدات التدقيق وتقييمها بشكل صحيح، عن طريق توظيف مجموعة مؤشرات مرتبطة بالإجراءات التحليلية. وإدارتها في نهاية الامر. التي تتمثل بخطر التعاقد في تعرض المدقق لمساءلة مهنية عن العلاقة التعاقدية التي تربطه بالوحدة الاقتصادية محل التدقيق.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة اخذ مخاطر التعاقد في الاعتبار لحماية المدقق لنفسه مما يُحتمل أن يواجهه من اتهامات بالتقصير من قِبَل المستخدمين الخارجيين كنتيجة للفجوة بين ما هو متوقع من أداء تدقيقي وبين الأداء المهني.

2. ضرورة وضع تقدير لخطر التعاقد من خلال ما تم تطبيقه على مدى اعتماد المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية و احتمالية ان يواجه المصرف صعوبات مالية.

الفائدة فإن الخسائر من الممكن ان تحصل اذا ما ارتفعت اسعار الفائدة السوقية. اظهرت نتائج المصرف ان مخاطر سعر الفائدة منخفضة، إذ بلغت أعلى نسبة للمخاطر سنة 2019 بلغت (27%) وهذا يدل على ان المصرف بعيد عن المخاطر. عند المقارنة اظهرت نتائج المصرف الآتي: سنة 2017 كانت النسبة التي حققها المصرف (19%)، وسنة 2018 نسبة المصرف (0.05%)، سنة 2019 نسبة المصرف (27%).

الاستنتاجات والتوصيات.

يعرض هذا الجانب من البحث أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثان وأبرز التوصيات المقابلة لتلك الاستنتاجات.

أولاً: الاستنتاجات

يعرض هذا القسم الاستنتاجات الآتية.

1. هناك ضرورة لأخذ المدقق في الحسبان خطر التعاقد من خلال تطبيق مجموعة مؤشرات مرتبطة بالإجراءات التحليلية.

2. يساعد فهم المدقق لمخاطر التعاقد من خلال مؤشرات الإجراءات التحليلية، في تحديد منهجية للتعامل وتخفيض الخطر من خلال قبول او رفض الوحدة محل التدقيق. فضلاً عن تحديد طبيعة ووقت ومدى إجراءات التدقيق.

3. في ضوء التحليل الميداني لمصرف الائتمان العراقي، ظهر خطر التعاقد من خلال مؤشرين وكالاتي:

أ. اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية ودرجة تعرضهم للضرر في حالة وجود تحريفات مادية واظهرت التقديرات الآتية:

● مؤشر حجم الوحدة الاقتصادية مستوى الخطر المقدر (1 منخفض)، (2 مرتفع).

● مؤشر توزيع الملكية مستوى الخطر المقدر (2 منخفض)، (1 متوسط).

Integrated Approach". Pearson Education, Inc.

5. نصار، مجدي محمد، مريم احمد بهرامي، (2008)، "الاجراء التحليلية التي يباشرها مدقق ديوان المحاسبة استناداً الى واقع التدقيق العام"، بحث مقدم الى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة في الكويت.

6. الشحنة، رزق ابو زيد، (2015)، " تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية"، وائل للنشر، الاردن، ط1.

7. جبار، ناظم شعلان، (2011)، "مدى استخدام الاجراءات التحليلية في التدقيق ودورها في اكتشاف التضليل في القوائم المالية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصاد - المحور المحاسبي - المجلد 13- العدد2.

8. آريز، الفين، وجيمس لوبك، (2005)، "المراجعة - مدخل متكامل"، ترجمة محمد عبد القادر دار المريح للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

9. الزبيدي، حمزة محمود، (2011)، "التحليل المالي لأغراض تقييم الإداء والتنبؤ بالفشل"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

10. العداسي، احمد محمد، (2011)، "التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 1، الاردن.

11. رمضان، زياد، محمود الخلايلة، (2013)، "التحليل والتخطيط المالي"، الشركة المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.

12. العبودي، احمد صباح عبد الله، (2016)، "برنامج تدقيق مقترح باستعمال الاجراءات التحليلية في حالة المشاريع الاستثمارية لقطاع الخدمات"، بحث مقدم لنيل شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.

13. Rittenberg, Larry E., Bradley J. Schwieger, Karla M. Johnstone, (2008),

3. ضرورة اخذ مدققو مصرف الائتمان خطر التعاقد من جانبين وكالاتي:

أ. اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية للمصرف وخطر تعرضهم للضرر في حالة وجود تحريفات مادية للعناصر الآتية:

- مستوى التقدير المرتفع. مجمل الربح، صافي الربح، نسبة تغطية الفوائد.

- مستوى التقدير المتوسط. العائد على حق الملكية، نسبة توزيع الملكية، نسبة المديونية، الدين الى حق الملكية.

ب. احتمالية أن يواجه المصرف صعوبات مالية لم يكتشفها المدقق للعناصر الآتية.

- مستوى التقدير المرتفع. نمو الايراد، نمو المصاريف، دوران اجمالي الموجودات.

- مستوى التقدير المتوسط. نسبة التداول، النسبة السريعة، نمو صافي الربح، مكرر الربح، معدل استثمار الودائع، مجموع الاستثمارات والائتمان النقدي الى اجمالي الودائع، مخاطر سعر الفائدة.

4. توصي الباحثان بإتباع المنهج المطبق في هذا البحث من خلال إستعمال الإجراءات التحليلية في تقدير خطر التعاقد تمهيداً لقبول او رفض المهمة، ولإكتشاف التحريفات المادية المحتملة وذلك نظراً لإمكانية تطبيقه في بيئة التدقيق العراقية.

المصادر

1. IFAC International Federation of Accountants, (2017) Handbook of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements, International Publications.
2. جمعة، احمد حلمي، (2012)، "التدقيق والتأكد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
3. التميمي، هادي، (2006) "مدخل الى التدقيق - من الناحية النظرية والعملية"، دار وائل للنشر، ط3.
4. Arens, Alvin A., Randal J. elder, Mark S. Beasley, Chris E. Hogan, (2017)," Auditing and Assurance Services- An

24. العامري، محمد علي ابراهيم، (2013)، "الإدارة المالية الحديثة"، عمان.
25. الحوراني، محمد زكي (2013)، "مدى التزام مدققي الحسابات القانونيين التدقيق الدولي رقم 570 تقييم استمرارية الشركات واثره على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية تحليلية"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.
26. الشمري، شيماء كاظم عاصي، (2010)، "دور الاتجاهات التقليدية والحديثة لاساليب التحليل المالي في تطوير تقويم كفاءة الاداء"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المسنصرية، بغداد.
27. الرجبي، محمد تيسير (2014)، "تحليل القوائم المالية" الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1، القاهرة.
28. النعيمي، عدنان تايه، ارشد فؤاد التميمي، (2008)، "التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
29. الموسوي، حيدر يونس، (2018)، "المصارف الاسلامية اداءها واثرها في الاسواق المالية"، اليازوري للنشر والتوزيع.
30. الصباغ، سنان رمزي يعقوب، (2012)، "دور التحليل المالي في إدارة وتحليل المخاطر المصرفية"، بحث مقدم لنيل شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
31. their.org/media/6823/rmstandard_arabic_final.
- "Auditing: A Business Risk Approach", Thomson South-Western, Inc., (6th ed).
14. Whittington, O. Ray, and Kurt Pany, (2016), "Principles of Auditing & Other Assurance Services", McGraw – Hill / Irwin, Inc., (20th ed.)
15. عيد الهادي، اسراء ناطق، (2017)، "التنظيم القانوني لعقد التدقيق الخارجي في المصارف العراقية الخاصة"، مجلة رسالة الحقوق، العدد الاول، بغداد.
16. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2020)، "المعايير الدولية للتدقيق والفحص والتأكدات الاخرى والخدمات ذات العلاقة المعتمدة في المملكة العربية السعودية"، الرياض، المملكة العربية السعودية.
17. مطر، محمد، (2006)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
18. الربيعي، حاكم محسن، حمد عبد الحسين راضي، (2018)، "حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة"، دار اليازوري.
19. السنهوري، محمد مصطفى، (2013)، " إدارة البنوك التجارية"، دار الفكر الجامعي.
20. عبد الباقي، اسماعيل ابراهيم، (2016)، " إدارة البنوك التجارية"، دار غيداء للنشر والتوزيع. www.books4arab.com
21. الانصاري، اسامة عبد الخالق (2016)، "الإدارة المالية"، كلية التجارة- جامعة القاهرة.
22. النعيمي، عدنان تايه، ارشد فؤاد التميمي، (2016)، "التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
23. الميداني، محمد ايمن عزت، (2015)، " الإدارة التمويلية في الشركات"، دار العبيكان للنشر، ط7.